
كلمة الافتتاح في الاجتماع السادس والثلاثين
للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يسرني أن أرحّب بكم اليوم في بلدكم الكويت، وذلك بمناسبة إفتتاح أعمال الاجتماع السادس والثلاثين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متمنياً لكم طيب الإقامة، وداعياً المولى العليّ القدير أن يوفقنا جميعاً لدفع مسيرة العمل المشترك لدول المجلس على أسسٍ قويّة وراسخة نحو المزيد من التطوّر والتقدّم.

وأودُ بداية الإفادة بأن السنوات الأخيرة الماضية قد حفلت بالعديد من المتغيّرات والمستجدّات على الساحتين الإقليميّة والدوليّة، والتي كان لها إنعكاسات جمّة على دول المجلس، وذلك نظراً لما أفرزته تلك المتغيّرات من تحدّيات أمنيّة وإقتصاديّة. ولقد أظهرت دول المجلس قدرة ملحوظة على التكيف مع تلك الأوضاع والمستجدّات، الأمر الذي مكّنها من التعامل مع التحديّات المختلفة على نحو يعزّز ويرسّخ دعائم إستقرار إقتصادات دول المجلس في مجالات متنوّعة وعلى محاور عدّة. ولا يخفى على حضراتكم أننا نعاصر في المرحلة الراهنة العديد من المتغيّرات التي تتطوي على فرص وتحديّات لها إنعكاساتها المختلفة على إقتصادات دول المجلس، حيث أفضى زوال النظام العراقي البائد إلى استقرار

وتحسّن الأجواء الإقتصادية والإقليمية، وبما أدى إلى فتح آفاق رحبة لتسريع خطى التطوّر ودفع عجلة التقدم والتنمية في دول المجلس.

إن جدول أعمال هذا الاجتماع يتضمّن العديد من الموضوعات التي تتّسم بالأهمية الخاصة لمسيرة العمل المشترك لدول المجلس في المجالات التي تُعنى بها مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشكل مباشر، وفي مقدمتها موضوع الإتحاد النقدي، والإعداد لإطلاق العملة الموحّدة لدول المجلس.

وفي هذا الصدد، يبرز قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين، والمنعقدة في شهر ديسمبر عام ٢٠٠١، والقاضي بتكليف لجنة التعاون المالي والإقتصادي ولجنة المحافظين بإستكمال بحث معايير الأداء الإقتصادي ذات العلاقة بالإستقرار المالي والنقدي اللازم تقاربها لنجاح الإتحاد النقدي، والنسب المتعلقة بهذه المعايير ومكوّناتها وكيفية إحسابها والوصول إليها، وكذلك الإتفاق على ذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥، تمهيداً لإطلاق العملة الموحّدة في موعد أقصاه الأول من شهر يناير عام ٢٠١٠.

ويمثّل قرار أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في شأن الإتحاد النقدي والعملية الموحّدة في ظاهره ومضمونه المرتكز المحوري لمسيرة لجنّتك الموقّرة، وبما يستوجب بذل الجهود المكثفة وتضافرها ضمن منظومة متكاملة، لتعكس الإرادة السياسية لذلك القرار على أرض الواقع.

وضمن هذا الإطار الزمني، وعقب مضي ما يربو على العامين من صدوره، فإن الخطوات التي تم إنجازها تعتبر متواضعة. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى خطوة التثبيت المشترك لعملات دول المجلس وربطها بالدولار الأمريكي إعتباراً من بداية عام ٢٠٠٣، أخذاً بعين الاعتبار أن ذلك التثبيت يمثل واقعاً كان سارياً بالفعل منذ سنوات. وبناءً على ذلك، فلعلكم تشاركونني الرأي في أنه قد حان الأوان لتركيز وتكثيف جهودنا جميعاً لتحديد مستلزمات تنفيذ قرار قادة دول المجلس بما يكفل إطلاق العملة الموحدة في موعدها المقرر.

ولكي يتحقق ذلك، ينبغي مواجهة التحديات المرتبطة بوضع الأطر المناسبة لتحقيق القدر اللازم من الإتساق في السياسات الإقتصادية في دول المجلس، وفي مقدمتها السياسات المالية. وإلى جانب ذلك، فمن الضروري العمل على تحقيق التقارب في الأداء الإقتصادي وفق معايير محدّدة، ووضع الترتيبات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية اللازمة للإتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة، وهو الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة المعمول بها في دول المجلس، والإسراع بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

ومن الضروري في هذا المجال التأكيد على أن بعض الإجراءات التي يتوجّب إتخاذها ينطوي على نقل لسلطات سيادية من الأطراف إلى المركز، وهو أمر لا بديل عنه، حيث أن إنشاء الإتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة بما يحقق الأهداف المرجوة لا يمكن أن يتحقّق مع وجود تباين في القوانين وخصوصاً

المرتبطة منها بالقطاعات النقدية والمصرفية في دول المجلس. إن إطلاق العملة الموحدة يعني بالضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مستقلة تتولى رسم وتنفيذ سياسة نقدية موحدة. ومن ثم، ينبغي أن يتم إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة في مرحلة مبكرة، ودراسته بصورة متأنية لإيجاد الحلول المناسبة.

ولعلّ من المناسب أن أشير إلى أن الإتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس تمثّل، في واقع الأمر، الإطار الرئيسي لجهود التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى بعض الخطوات الهامّة التي تم إتخاذها بهدف تعزيز عرى التعاون بين دول المجلس والتي تشمل: تطبيق تعرفّة جمركية موحدة، والمساواة في المعاملات الضريبية بين مواطني دول المجلس، والسماح للبنوك بفتح فروع لها في دول المجلس.

وعلى الرغم من أهمية تلك الخطوات، إلا أن الإعداد لإقامة الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة يستوجب أساساً - كما أشرنا آنفاً - تحقيق قدر مناسب من الإتساق في السياسات الاقتصادية، وتقارب الأداء الاقتصادي وفق معايير محدّدة، ولاسيما تلك المعايير والسياسات المتعلقة بالإستقرار المالي والنقدي، وبما يساهم في توفير بيئة إقتصادية كلية تساعد على تهيئة الأجواء المناسبة لإقامة الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد على ضرورة تكثيف الجهود وتعزيز العمل المشترك لوضع الأطر التنظيمية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لرسم وتنفيذ سياسة نقدية موحدة، تساهم في ضمان تحقيق أهداف الإتحاد النقدي المنشود. ولقد باتت الحاجة واضحة لمباشرة الإعداد لإنشاء بنك مركزي لدول المجلس يحظى بالإستقلالية التامة، ويُناط به مهام إتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية. ومن هنا تتبع أهمية إستعجال إعداد قانون ينظم المسائل المتعلقة بإنشاء وإدارة ذلك البنك.

إن تقييم مدى تحقق التقارب والإتساق في السياسات وأهدافها إنما يتطلب توافر بيانات مفصلة عن أداء الإقتصادات الكلية، وإحصاءات نقدية ومصرفية ومالية تتسم بالدقة وبالتوقيت المناسب، وأن تكون على نهج متسق يسمح بعقد مقارنات سليمة. إذ أن توافر مثل هذه البيانات والإحصاءات من شأنه أن يُرسي قاعدة أساسية وموسعة للإشراف ومتابعة أداء إقتصادات دول المجلس، ويساعد على الحد من درجة التباين في أداء الإقتصادات الكلية فيما بين دول المجلس.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تحقيق التقارب في معايير إعداد ونشر الإحصاءات والبيانات الإقتصادية والنقدية والمصرفية والمالية، والعمل على توفير تلك الإحصاءات وتوحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول المجلس بإتباع معايير ومواصفات دولية، وذلك وفقاً لمنهجية موحدة تراعي مبادئ الإفصاح والشفافية في جمع ونشر تلك الإحصاءات بصورة منتظمة وفي التوقيت

المناسب لجميع الأطراف المعنية، مع النظر في إيجاد نظام مركزي للإحصاءات في دول المجلس.

من جهة أخرى، ينبغي الإهتمام بإستكمال الجهود المبذولة في مجال ربط نظم المدفوعات وشبكات الصرف الآلي بدول المجلس، وذلك من خلال اللجان الفنية القائمة وتسهيل مهامها، مع متابعة أعمالها وتقييم نتائجها وتنفيذ توصياتها بالسرعة الممكنة.

وعلى صعيد آخر، لا يمكن أن نغفل أهمية وضع أسس لكيفية إدارة الأزمات في الإتحاد النقدي لدول المجلس، وذلك وفقاً لإستراتيجية تضمن الحفاظ على كفاءة وفاعلية السياسة النقدية والإستفادة من التجارب الدولية في هذا المضمار. وإلى جانب ذلك، فإن تعزيز وتقوية الرقابة المصرفية يُعدُّ بمثابة حجر الزاوية للحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في دول المجلس.

وفي هذا المجال، لا يفوتنا أن نشيد بالجهود المبذولة من جانب اللجان الفنية وفرق العمل التابعة لها من أجل دفع عجلة العمل المشترك، سعياً إلى تحقيق التكامل الإقتصادي الشامل فيما بين دول المجلس، وما يتطلبه ذلك من مواصلة العمل الدؤوب على محاور عدّة في سبيل التقريب بين النظم والسياسات المطبّقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفقت في تسليط الضوء على بعض النقاط التي إرتأيتها ضرورية لأغراض النقاش، وخاصة في ظلّ ما ينتظرنا من مهامٍ جسيمة تستلزم تضافر جهودنا حتى يمكن أن نحقق ما نصبو إليه من الأهداف المنشودة. كما أشكركم على حضوركم الكريم لهذا الإجتماع، وأكرّر ترحيبي بكم في بلدكم الكويت، وأدعو الله العليّ القدير أن يوفقنا جميعاً لخدمة أوطاننا، مع تمنياتي لإجتماعنا هذا بالنجاح والتوفيق.